

فالتقول بايقاع العبد في المهلكة وتسمية ذلك صلاحا  
غير سد يد وهذا الذي ذكره صاحب الكتاب في  
هذه الوجهة توجه المناقضة فيه من حيث زعموا  
ارتباط التكليف بالصلاح لان حيث ان نطقه  
بالمقدور فلم يكن من عكس الشبهة التي اوردوها  
وانما هو الزام التناقض في مسألة اخرى عليهم وما  
الزعم ان اوامر الشرع وزواجره قد تتعلق بالاحوال  
المصلحة ككون العبد قايما ومحركا وساكتا وعالما  
مع ان القدرة لا تتعلق بما فان متعلقها عند هم  
حال واحدة وهي الوجود فاذا وقع التكليف  
بما ليس بمقدور فان هذه الاحكام من موجبات  
العلل وليت مقدورة اصلا وهذه الالزام قال  
صاحب الكتاب انه لا يسيل الى مجده ويمكن عندنا  
انكاره واخصم بعد تسليمه قد يتوجه منه الاعتذار  
عنه فان عنده ما وقع بسبب مقدور بعيد من  
فعل فاعل السبب وهذا اصلهم في التولية انه من  
فعل فاعل السبب المولد واذا كانت النظر مقدورا  
وهو يولد العلم والعلم يوجب كونه عالما فالعلم  
عندهم مقدور بواسطة السبب وهو النظر  
فيكون كونه عالما منسوب اليه فعلا من حيث انه فعل  
سبب سببه شرط انهم يتصحيح مقدمتهم فقال  
قولكم ان تكليف العبد بما ليس هو مخترع له محال بقولنا  
فساد ذلك ضرورة او نظرا ودعوى الضرورة في

محل

محل اختلاف ممتنع ولم تذكروا نظرا على هذه المقدمة  
فتلاشي كلامهم وقد سلك بعض ائمتنا طريقا  
اخر في اجواب ونقلها عن القاضي ابى بكر الباقلي في  
فقال اسلم ان القدرة احادية في حال الآلات  
اخصم زعم ان تلك الاحال هي الوجود ونحن نقول  
ان الوجود هو الذات واثر القدرة حال للذات  
اعني ذات الفعل وسياتي الكلام على رد هذه  
الطريقة وحاصله اثبات كون الاحال مقدورة  
للعبد على حيا لها والذي سبق من الابطال على  
هذا الاصل يتوجه ههنا في ابطال هذا المعتقد  
شبهة اخرى لهم قالوا اذا قلتم بان القدرة احادية  
لا توشري متعلقها فببيلها بسبل العلم المتعلق  
بالمعلوم ويلزم من ذلك جواز تعلق القدرة  
احادية بالالوان والطعوم والاراج اذا جاز  
ان تكون معلومة ويلزم ان تتعلق بالقديم اذ  
الممتنع ان تتعلق به الصفات المؤثرة دون  
الصفات التي تتعلق ولا توشركا بحترعلم والخبر  
وكذلك القول في ساير الاحداث على هذا التقدير  
شرط انهم على تصحيح دعواهم انه اذ لم تكن القدرة  
احادية من الصفات المرشدة يلزم عدم تعلقها  
بجميع الاحداث وما اجماع بين القدرة والعلم  
ومن اين يلزم من ثبوت العموم في العلم بثبوت  
العموم في القدرة والاشترار في سلب وهو  
عدم التأثير انفصلوا عن ذلك بتحقيق اجماع

توشرح  
ولكن لا اقول هي  
الوجود وقد ساروا  
اخصم في تحقيق  
اثر القدرة احادية  
في حال صح